



فهد البحادي
www.aljadidah.com

■ لم يعرف التاريخ العراقي الحديث رجلا مثل نوري المالكي، رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية الأسبق، فهو الرجل الذي أكل على كل الموائد، وكان عزاب الفتنة الطائفية التي ضربت البلاد زمنا طويلا، وأدت إلى نشوب حرب أهلية.

ترك المالكي أثناء توليه مقاليد السلطة العراق مرتعا لمسلي «داعش» الذين استطاعوا هزيمة جيش نظامي حديث بكل سهولة، بل إن هذه الجيش فر منهم وسلم لهم عدة مدن كبرى على رأسها «الموصل» دون قتال. والمالكي، وفق المراقبين السياسيين، هو الشخصية العراقية الأقدر على المناورة

١٩٩٠، وعضوا فاعلا في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية.

عميل «واشنطن وطهران» المزدوج

عاد المالكي إلى العراق من منفاه بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ومن ثم برز حزب «الدعوة» كأحد القوى السياسية الفاعلة في البلاد، حيث عمل المالكي كمتحدث رسمي باسم الحزب، وباسم الائتلاف العراقي الموحد الذي فاز بأغلب المقاعد في الانتخابات التشريعية التي شهدتها العراق عام ٢٠٠٥، حيث تولى المالكي منصب رئيس مجلس الوزراء

نوري المالكي.. «عزّاب الفتنة» في العراق

غازي أحمد



اعتبر طهران قبلته السياسية.. وقال إن «الخميني» أنقذ الإسلام من الأسر وبعث فيه روحا جديدة!

جديدة!



و «اللعب على كل الحبال» بمهارة فائقة، فهو رجل إيران الذي تعاون مع المحتل الأمريكي بلا خجل أو غضاضة. وبينما كان الرجل يتلقى التعليمات من أسباده في واشنطن، اعتبر طهران قبلته السياسية، مؤكدا أن «الخميني» أنقذ الإسلام من الأسر وبعث فيه روحا جديدة!

وُلد نوري كامل أبو المحاسن المالكي بمدينة «الحلة» في ٢٠ يونيو ١٩٥٠، وحصل على شهادة البكالوريوس من كلية أصول الدين في جامعة بغداد، ثم درجة الماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل.

بدأ المالكي حياته السياسية كمعارض لحكم الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وانضم إلى حزب «الدعوة الإسلامية» الشيعي عام ١٩٧٠. وظل عضوا ناشطا فيه، حتى أصدر «صدام» عام ١٩٨٠ قرارا حظر بموجبه نشاط الحزب، وحُكم على المالكي وآخرين من أعضائه بالإعدام بسبب نشاطاتهم السياسية، ففر إلى سوريا ثم انتقل إلى إيران، وعاد مرة أخرى إلى سوريا. وخلال فترة وجوده في الخارج، أصبح واحدا من كبار قادة حزب «الدعوة»، حيث تولى تنسيق أنشطة مناهضة لصدام حسين وأقام علاقات وطيدة مع مسؤولين إيرانيين، واعتبر طهران قبلته السياسية، سعيا إلى الإطاحة بـ «صدام» من سدة الحكم.

وأصبح المالكي مسؤولا عن تنظيمات الداخل طيلة فترة وجوده في المنفى، وتولى الإشراف على صحيفة «الموقف» المعارضة التي كانت تصدر من دمشق، وكان رئيسا للهيئة المشرفة على مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت عام

العراقي بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٤، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية من سبتمبر ٢٠١٤ حتى أغسطس ٢٠١٥.

ويعد تسلمه منصب رئاسة الوزراء مباشرة، عقد المالكي لقاءات مع كاظمي قمي سفير طهران في بغداد، وفي عمالته للنظام الإيراني ذهب إلى حيث التقى علنا بالقتلة والجرائم من رجال مخابرات النظام الإيراني. وخلال زيارته لإيران سافر المالكي في سبتمبر ٢٠٠٦ إلى مدينة مشهد، تزلفا لقادة النظام الإيراني.

وهناك التقى بمسؤولين بارزين في جمعية «هابيليان» التي يديرها المدعو محمد جواد هاشمي نجاد، أحد عناصر وزارة الاستخبارات الإيرانية، ووعدهم بالتعاون مع طهران لقمع معارضي النظام الفارين إلى العراق، حيث أبرم المالكي اتفاقا ثنائيا مع حكومة المالكي لقمع «مجاهدي خلق» المقيمين في العراق، ولم يكن أي من المسؤولين العراقيين على علم بمضمون هذا الاتفاق، حتى كشف عنه المرشد على خامنئي خلال لقائه بمسؤولين عراقيين في فبراير ٢٠٠٩. وخلال كل هذه السنوات، كان على علاقة وطيدة بالنظام الإيراني، وتلقى دعما سياسيا وماليا كبيرا من طهران، وفي حديث قال بالحرف الواحد «إن الخميني أنقذ الإسلام من قيود الأسر، وبعث فيه روحا جديدة!»

اللاعب على كل الحبال

اعتبر الكثيرون المالكي «عزّاب الفتنة» بين الشيعة والسنة في العراق، ففي عام ٢٠٠٧ فوّض المالكي القوات

الأمريكية بتوجيه ضربة إلى المسلحين السنة بدعوى ارتباطهم بتنظيم «القاعدة»، واستخدم القوة المسلحة ضد مظاهرات أبناء الطائفة السنية في محافظات «الأنبار والموصل وصلاح الدين» المطالبة بالعدالة والمساواة مع الشيعة بزعم أنها «مظاهرات طائفية». كما أمر باعتقال أكثر من ٣٥٠٠ منهم رجالا ونساء، فترك إرثا ثقيلا من الأزمات والمشاكل والتدهور الاجتماعي والأخلاقي والفساد والطائفية، وسقط في عهده ثلث العراق تحت سيطرة تنظيم «داعش».

ترك المالكي البلاد عام ٢٠١٤ بجيش من ورق، انهار بسرعة البرق أمام عدد محدود من مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي، فسلمهم محافظة «الموصل» بلا قتال، وكثرت وقتها نظريات التبرير، ومع ذلك لم يستوعب أحد، سر الانهيار الكبير لجيش حديث ومسلح، يضم في صفوفه عشرات الآلاف من الضباط والجنود.

وتطلبت معالجة أخطاء المالكي تقديم عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى من أجل إرجاع المحافظات التي سقطت خلال عهده في قبضة مسلحي «داعش»، أما المشاكل الأخرى التي تعاني منها البلاد فهي تحتاج إلى جهود سنين طويلة من سد الثغرات، ومعالجة تلك التي دفع العراقيون لها ثمنا فادحا. ويمتلك المالكي شخصية رجل الدولة المخضرم بحكم مسيرته السياسية الحافلة، لكنه يستخدم هذه الشخصية ليس من أجل العراق، إنما لتدعيم نفوذه الأسري ونفوذه المحيطين به، وكان من سوء حظ العراق أن المحيطين به يجيد معظمهم فن السرقة واللصوصية بحرفية عالية وجشع لا حدود له، حيث تحول المعدومون المقربون منه إلى كبار الأثرياء في المنطقة وليس في العراق فقط. فصار كل شيء في العراق قابلا للبيع والشراء، القضاء والمناصب الوزارية والقيادات العسكرية. وانتشرت الرشاوى بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد.

وفي هذا الصدد، يتهم العراقيون المالكي بالمحسوبية وسوء إدارة ثروات النفط الهائلة. فقد كان صهره يعملان في مكتبه برئاسة الوزراء، بينما يرأس ابنه «أحمد» قوات التأمين الخاصة به.

ويمتلك المالكي، فضلا عن ذلك، جيشا إلكترونيا لا يُستهان به، وقد أولى مهمة ذلك لمستشاريه الإعلاميين، يوزعون الأموال التي جمعها في ولايته عليهم، فما من كاتب يعمل في خطه وضمن توجهاته إلا ونصله المكافأة جاهزة بوقتها المحدد.

وكانت هناك محاولة من جانب البرلمان لإقرار مادة بالدستور تحدد فترات تولي رئاسة الوزراء بثلاث فترات لمنع المالكي من تولي المنصب مرة أخرى، إلا أن المحكمة العليا العراقية رفضت تلك الدعوى.